مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الوطن
التاريخ : ١٩٧٩/٧/٢٠

رسالة القاهرة

الدستور المصري الجديد

ماذا سيضاف إليه وما الذي سيتم تعديله منه؟

القاهرة ـ خاص

تشهد مصر هذا العام صيفا ساخنا من المناقشات حول تعديل الدستور .. فقد تقرر أن يجري التعديل بعد نهاية الصيف ، ووفقا للدستور فسوف يستفتى على المواد التي تعاد صياغتها او التي تضاف الى الدستور ، ويجري العمل الان بواسطة لفيف من المستشارين القانونيين حول صياغة مواد الدستور .

مصر عربية اشتراكية

وتشمل التعديلات عدة مواد منها ٣ مواد من الباب الاول للدستور وهي:

- المادة الاولى وتنص على أن مصر العربية دولة نظامها اشتراكي ديمقراطي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة .

- المادة الرابعة وتنص على ان الاساس الاقتصادي لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكي الديموقراطي القائم على الكفاية والعدل ، بما يحول دون الاستغلال ويؤدي الى تذويب الفوارق بين الدخول ويحمي الكسب المشروع .

تعدد الاحزاب

- المادة الخامسة وتنص على ان يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على اساس تعدد الاحزاب وذلك في اطار المقومات والمبادىء الاساسية للمجتمع المصري المنصوص عليها في هذا الدستور، وينظم القانون الاحزاب السياسية .

مجلس اعلى للصحافة

وقد تقرر أن تشكل المواد المتعلقة بالصحافة وهي السلطة الرابعة ، بابا جديدا في الدستور هو الباب الخامس ، وتنص المقترحات على ان تكون هذه المواد كما يلي :

- الصحافة سلطة من سلطات الدولة تمارس مهامها ومسؤولياتها بحرية واستقلال ، طبقا للقواعد المقررة في هذا الدستور .
- تمارس الصحافة اختصاصاتها عن طريق المجلس الاعلى للصحافة .
- يقوم على شؤون الصحافة المجلس الاعلى ويمارس عمله بما يحقق حرية الصحافة واستقلالها ، ويكفل الالتزام بالقيم العليا للمجتمع وبأحكام الدستور والقانون ويضمن سلامة الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي .
- تمارس الصحافة عملها بالكتابة والنشر وكافة وسائل التحرير للصحف وتعبر عن اتجاهات الرأي العام ، وتسهم في تكوينه وتوجيهه في اطار القيم العليا للمجتمع ، والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة وطبقا لمبدأ حرية واستقلال الصحافة الذي يقرره الدستور ودون مساس بالحياة الخاصة للمواطنين .
- حرية الصحافة مكفولة ، والرقابة عليها محظورة ويحظر انذار الصحف او وقفها او الغاؤها بالطريق الاداري الا لاسباب تتعلق بالصالح العام وبأذن من لجنة القيم بالمجلس الاعلى للصحافة . ويجوز استثناء

في زمن الحرب ان تفرض على الصحف رقابة محددة في الامور التي تتصل بالسلامة والامن القومي وذلك وفقاً للقانون .

اصدار وملكية الصحف

● يجوز لاشخاص الاعتبارية العامة وللاحزاب واشخاص الاعتبارية الخاصة انشاء دور صحفية واصدار صحف وتخضع الدور والصحف في ملكيتها للشعب عن طريق المجلس الاعلى للصحافة وذلك كله على الوجه المبين في القانون .

● يشكل المجلس الاعلى للصحافة برئاسة رئيس مجلس الشورى ، بحيث يضم ممثلين لدور الصحف والصحفيين والعاملين في الدور الصحفية والصحف واهل الرأي والخبرة والشخصيات العامة ، واعضاء لجنة القيم في مجلس الشعب ، ويضم الى عضوية المجلس كل من رئيس المحكمة الدستورية العليا وتكون له رئاسة لجنة القيم بالمجلس ومفتي الديار المصرية او وكيل الازهر الشريف ويحدد القانون اختصاصات المجلس الاعلى للصحافة وقواعد سير العمل فيه .

ويخصص باب اخر في الدستور حول المواد المتعلقة بمجلس الشوري واختصاصاته واسلوب تشكيله .

هذه هي ابرز المواد التي سيجري تعديلها في الدستور ، ولا شك في ان هناك مواد اخرى سوف يتناولها التعديل او الحذف وفقاً للدراسات التي يقوم بها الخبراء الان ، ومن ابرز هذه الدراسات ما يختص بالصحافة كسلطة رابعة .

والى جانب هذه المواد المتعلقة بالصحافة كسلطة رابعة ، فان هناك اراء مختلفة حول تعديل الدستور

اقتراحات لحزب الاحرار

وقد تقدم حزب الاحرار الاشتراكيين الذي يرأسه مصطفى كامل مراد برأيه في تعديل الدستور ويقول في مذكرته انه وضع تعديلات تتواءهم مع برنامج الحزب الذي وضعته اللجنة التأسيسية بما يساير المجتمع المصري بكل اصالته وعراقة ماضيه ،وينص على ان الشريعة الاسلامية هي المصدر الاساسي للدستور والقانون ، وتحل بأسلوب عملي بعيد عن الشعارات مشاكل الشعب المصري ولذلك جاء التعديل الذي طالب به حزب الاحرار مؤكدا على أن مصر جمهورية عربية اسلامية ، وعلى ان الشريعة الاسلامية هي المصدر الاساسي للتشريع ،وان الاساس الاقتصادي لجمهورية مصر العربية الاسلامية هو النظام الاسلامي الذي يحول دون الاستغلال ،

ويهدف الى تقريب الفوارق بين الدخول وحماية الكسب المشروع ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، كما اقترح حزب الاحرار ان ينص الدستور على أن النظام السياسي في مصر العربية الاسلامية هو أساس اطلاق حرية قيام الاحزا بالسياسية في اطار الرسالات السماوية والمقومات الاساسية للمجتمع المصري .

رأي « المعارضة »

وهناك آراء اخرى مختلفة حول تعديل الدستور فابراهيم شكري رئيس حزب العمل وزعيم المعارضة يقول ان الاسراع في تعديل الدستور والغاء النص الخاص بالاتحاد الاشتراكي كان ضرورة ملحة منذ فترة طويلة حتى تتجنب اصدار قانون تشكيل الاحزاب السياسية ثم تعديله ، لان الحياة الديموقراطية لا يمكن ان تتوافر لها مقومات الاستمرار وشبح اللجنة المركزية ، والاتحاد الاشتراكي ولجنة تشكيل الاحزاب يطل على الناس فيذكرهم بالنظام الشمولي ونظام الحزب الواحد على أن تعديل النصوص الدستورية لا يكفي بل لا بد أن يقتنع حزب الاغلبية بأهمية وجود احزاب اخرى قوية تضع الحلول العلمية للمشكلات التي يعاني منها الشعب وتنتقد التصرفات الخاطئة ان وجدت داخل مجلس الشعب بفاعلية ووضوح عن طريق اجهزة الاعلام التي هي ملك للشعب كله ، وليست ملكا لحزب واحد والرأي والرأي الاخر هما وجهان لعملة واحدة هي الديمقراطية،

هذا ومن المنتظر أن يتم الاستفتاء بعد شهر اكتوبر المقبل ، وبعدها تصبح المواد الجديدة من الدستور اذا اقرت في الاستفتاء ، نافذة من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء .